م.سالم الأذينة مستقبلا مهنئيه في مكتبه بوزارة المواصلات

أشار خلال استقباله للمهنئين في «المواصلات» إلى احتياج القانون للتعديل من مجلس الأمة

الأذينة: خصخصة «الكويتية» وتحويلها لشركة مملوكة لهيئة الاستثمار قريباً وهيئتا الاتصالات والنقل أمام مجلس الوزراء

جواد بوخمسين مقدما التهاني للوزير الأذينة (سعود سالم)

قال وزير المواصلات سالم الاذينة بهذه المناسبة: اسأل الله ان أكون عند حسن ظن صاحب السمو الامير وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء والشعب الكويتي على هذه الثقة. واضاف الاذينة عقب حفل استقبال المهنئين في مكتبه امس اننا مقبلون على مرحلة ينتظر منا الشعب الكويتي بأكمله ان يرى معالم خطة التنمية على ارض الواقع، وما يترتب على ذلك من خدمات، مشيرا الى ان المواصلات والمؤسسات التابعة لها من مؤسسة الموانئ الكويتية والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ستشهد مشاريع مهمة رسمت لها في خطة التنمية. وقال ان تلك المشاريع وضعت في جدول اولوياتنا حيث سيكون تنفيذها على ارض الواقع قريبا وخلال عام بحسب اجراءات الدورة المستندية، موضحا ان الكثير من المشاريع ومنها مترو الانفاق والسكك الحديدية وهيئة الاتصالات قد دخلت في مرحلة الدراسة والتعاقد مع هيئات استشارية. وبين الاذينة ان هناك بعضا من المشاريع منظورة امام مجلس الامة ومنها هيئة الاتصالات وهيئة النقل والبريد، مؤكدا انه سيتم خصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وتحويلها الى شركة مملوكة لهيئة الاستثمار بحيث يعاد تأهيلها من جديد خلال المرحلة القريبة. واكد الاذينة ان مشروع خصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ينتظر تعديلا للقانون من خلال مجلس الامة، بحيث ستكون مؤسسة مملوكة للحكومة بنسبة 100٪ وعلى اثر ذلك ستنطلق خصخصة المؤسسة.

وقال ان طموحات المواطنين بانجاز معاملاتهم من خلال الانترنت قد وضعت في الاعتبار من خلال مشاريع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات عبر شبكة الكويت للمعلومات.

وعن الموانئ، ذكر ان هناك الكثير من المشاريع ومنها محطة نقل بضائع في ميناء الشعيبة، فضلا عن التوجه الى تقديم دراسة عن تخصيص جزء او جميع اركان مؤسسة الموانئ. ونفى الاذينة عن وجود اي مشاريع متأخرة قائلا ان جميع المشاريع تحت الجداول الزمنية الموضوعة لها.

وعن تحويل الارقام بين شركات الاتصالات، ذكر انه قد وضعت الميزانية الخاصة لها في الميزانية القادمة ونحن بصدد تفعيل المشروع والعمل فيه خلال العام الحالي.

وعن حركة التعيينات والتدوير والوظائف الاشرافية، قال ان تسكين المناصب الاشرافية هو من الاولويات خلال فترة قصيرة بالتنسيق مع وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين من اجل تسكينها. وذكر ان هناك العديد من مناصب الوكلاء المساعدين شاغرة ستسكن قريبا جدا، وسيتم تثبيت كل منهم حسب اختصاصه خلال الايام القليلة المقبلة، موضحا ان مشكلة التأخير في حسم الامر هي من الوزارة.

وحول تعاون الوكلاء في الوزارة مع وسائل الاعلام، اكد الاذينة ان جميع الوكلاء لهم التفويض المطلق بإدلاء التصريحات امام وسائل الاعلام المختلفة ولا توجد اي اوامر مني بمنع ذلك، فأبواب المسؤولين ستكون مفتوحة امام جميع الاعلاميين والصحافيين.

وعن احالة من امضى 30 عاما للتقاعد، اعلن الاذينة انه لا يوجد اي توجه لذلك الامر، وسيسير بحسب المصلحة العامة للوزارة. وبين ان هيئة الاتصالات تنظر عرضها والموافقة عليها من قبل لجنة المرافق العامة ومن ثم عرضها على مجلس الامة.

● فرج ناصر

الأذينة يتلقى التهاني

مباركة

طالب بسرعة إنجاز القوانين ذات الأولوية

الرجيب لوكلاء الشؤون: استكمال الربط الآلي مع الجهات الحكومية ذات الصلة

الفريق متقاعد احمد الرجيب

كونا: عقد وزير الشؤون الفريق متقاعد احمد عبداللطيف الرجيب أمس اجتماعا موسعا مع وكيل الوزارة محمد الكندري والوكلاء المساعدين أكد خلاله أهمية الدور الكبير الذي تقوم به الوزارة بجميع قطاعاتها في التواصل مع المواطنين وتلبية احتياجاتهم.

واستمع الرجيب الى شرح موجز لكل قطاع على حدة حول أهم المعوقات التي تواجهه وطبيعة الدورة المستندية والاختصاصات المخولة لكل قطاع مركزا على أهمية وضع الحلول المناسبة لمعالجة ملف التركيبة السكانية مع الجهات المختصة بالدولة.

وطالب باستكمال الربط الآلي مع الجهات الحكومية ذات الصلة للتيسير على المواطنين والمتعاملين مع الوزارة، مشيرا إلى ضرورة تفعيل دور المجلس الاعلى لشؤون الأسرة وإبراز الدور الاجتماعي والخدمات التي تقدمها الوزارة لشرائح عديدة في المجتمع.

ودعا الى سرعة العمل على انجاز القوانين ذات الأولوية وذلك بالتعاون مع أعضاء مجلس الأمة وتطبيقها على الجميع بما يخدم الوطن والمواطن.

ووعد الوزير الرجيب بعقد اجتماعات موسعة مع كل قطاع من قطاعات الوزارة على حدة لرسم سياسة العمل بما يخدم الجميع.

ملف التعاون في مقدمة أولويات البحث أمام الوزير

يعقد وزير الشؤون اجتماعا موسعا اليوم في نادي اطفال القادسية يحضره الى جانب وكيل الوزارة الوكلاء المساعدون لكافة قطاعات الوزارة ومديرو الادارات للاطلاع على عمل الادارات وابرز القضايا التي تعاني منها لوضع تصور شامل للعمل خلال المرحلة المقبلة وفق اولويات الاهم ثم المهم ما يساهم في سرعة الانجاز.

هذا وعلمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان كل مدير اعد مذكرة تفصيلية حول عمل ادارته.

وعلى صعيد آخر، توقع مصدر في الشؤون ان يكون اول الملفات التي سيتم فتحها في الوزارة ربما يكون ملف قطاع التعاون واولها الدعوة لانتخابات مجلس ادارة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وبعض الجمعيات التعاونية المعينة من قبل الوزارة لاسيما التي عليها ملاحظات من المساهمين.

● بشرى شعبان

دورة تنظمها جمعية حقوق الإنسان بالتعاون مع السفارة الهولندية لمدة يومين

المشاركون في «المرأة والقضاء»: العاطفة لن تعوق المرأة عن القيام بدورها القضائي

المتحدثون في الندوة (أسامة أبوعطية)

أكد المحاضرون خلال افتتاح برنامج الدورة التدريبية بعنوان «المرأة والقضاء» والذي تقيمه الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان بفندق «كوستا ديل» بالتعاون مع السفارة الهولندية لمدة يومين على أهمية دخول المرأة الجسم القضائي، مشيرين الى ان عدم دخولها مخالفة دستورية، مبينين أهمية الدور الذي تقوم به المرأة في المجتمع والنجاح الذي حققته المرأة في المجال الوزاري والنيابي وغيره من المجالات وبالتالي فإن دخولها القضاء من الأولويات لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة، كما شددوا على ان العاطفة لن تشكل اي عائق امام المرأة القاضية خصوصا ان هذه الصفة ملتصقة بالرجل كما المرأة.

البغلي: عدم وصول المرأة في الكويت للقضاء مخالفة دستورية ودخولها يحقق العدالة الاجتماعية

الهندي: من مفاتيح دخول المرأة القضاء تقبلها المجتمعي وأن تكون قدوة صالحة

ركن لإحقاق الحق

رئيس جمعية حقوق الإنسان الكويتية المحامي علي البغلي بدأ كلمته بالقول «عندما ندعو إلى أن تتبوأ المرأة منصب القضاء فإننا لا ننطلق من الفضاء، فالقضاء هو إحدى السلطات التي نص عليها الدستور»، لافتا الى ان القضاء ركن لإحقاق الحق وإعلاء شأن الحريات وإعطاء كل ذي حق حقه، مبينا أن الدستور وصف القضاء بالشرف ونعته بالنزاهة كما انه أساس الملك وضمان الحقوق والحريات.

مخالفة دستورية

وأكد البغلي ان الدستور في المادة 163 نص على أنه لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، كما انه ينص في أهم مواده على أن الناس سواسية، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، متسائلا: رأينا المرأة في الكويت تتبوأ منصب الوزارة والمنصب النيابي، فكيف نحرمها من منصب القاضي؟

ورأى البغلي ان عدم إدخال المرأة للقضاء يشكل مخالفة دستورية، لافتا الى انه كما نالت المرأة حقها السياسي، فإنه يجب أن تتبوأ المنصب القضائي.

تبادل خبرات

من جهته، شدد عضو المجلس الأعلى للقضاء المستشار خالد الهندي الذي أناب عن رئيس المجلس الأعلى للقضاء على اهمية هذه الأنشطة، لافتا الى انه يربط الأمور المهمة ويحقق مصلحة المجتمع بالمقام الأول.

وقال المستشار الهندي «ان مثل هذه اللقاءات تنضج الرؤى وبها مجال واسع لتبادل الخبرات بين أصحاب الخبرات او المستجدين في نفس النطاق، كما انها تصحح أخطاء الماضي وتحسن الأداء في المستقبل». وتساءل الهندي: هل المرأة بحاجة إلى أن تدخل سلك القضاء أم ان المجتمع بحاجة إلى دخول المرأة سلك القضاء، مبينا اننا بحاجة إلى أن نمحص كل فكرة على حدة.

وتحدث الهندي عن 3 مفاتيح جديرة بالبحث بعيدا عن العقبات القانونية أو الشرعية في هذه المسألة وقال « أعتقد ان المرأة أمامها مفتاح رئيسي يجب أن تتمكن منه وهو المتعلق بثقافة المجتمع في تقبلها بالسلطة القضائية، فما هو معروف ان مجتمعنا محافظ»، اما النقطة الثانية فهي القدوة الصالحة والكفاءة الفنية والقدرة على التزام المسلك القضائي، وبيّن الهندي أن النقطة الثالثة تتمثل بمشاركة المرأة في شؤون القضاء.

السفير الهولندي لدى البلاد تون بون فون اوخسية رأى أن مشاركة المرأة في القضاء نقطة أساسية لازدهار وتطور المجتمع، لافتا الى ان تمكين النساء والمساواة بين الجنسين بالمجتمع تقاس من خلال مشاركة المرأة بالمجال السياسي، معتبرا ان المرأة حققت مستوى متقدما كأستاذة للقانون، وهذا أدى لتطور المهنة التي كانت محصورة على الرجال، مشيرا الى ان المرأة القاضية قد تكون لديها القدرة الأفضل لحل قضايا من هذا النوع. وبيّن انه يجب الا يكون هناك أي معوقات لترقية النساء في هذا المجال، مشيرا الى ان وجود النساء بالمحاكم الجنائية يدل على المساواة بين الجنسين وضرورة اخذ المسائل القانونية بالاعتبار، لافتا إلى تقديره بالالتزام من حكومة الكويت بالاهتمام بحقوق الإنسان، وسعيها بالتعاون مع المجتمع المحلي والدولي في هذا الجانب.

عمان والسعودية والكويت تخلفت عن الركب

ومن ثم بدأت جلسات المؤتمر حيث تحدث الباحث القانوني احمد المخيني من سلطنة عمان عن القبول الاجتماعي للمرأة القاضية، مشيرا الى ان هذا الموضوع ليس بالأمر الجديد على المجتمع العربي والمسلم، ففي دول المغرب العربي اعتلت المرأة منصة القضاء منذ أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، وتلتها دول أخرى في مراحل مختلفة كالأردن وسورية ومصر وغيرها، وفي دول الجزيرة العربية كانت اليمن سباقة في عام 1971، وبين دول الخليج العربية كانت البحرين سباقة في عام 2006 تلتها الإمارات وقطر، لافتا الى انه لاتزال دول خليجية مثل عمان والسعودية والكويت متخلفة عن الركب، وإن شاركت المرأة في وظائف شبه قضائية كالادعاء العام والنيابة العامة.

ثم تحدثت رئيس جمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية د.وجيهة البحارنة مشيرة الى ان هناك من يتساءل لماذا لا يجوز تولية المرأة مناصب القضاء؟ لافتة الى ان جوابهم هو في أن المرأة بمقتضى الخلق والتكوين مطبوعة على غرائز تناسب المهمة التي خلقت لأجلها، وهي مهمة الأمومة، وحضانة النشء وتربيته، وهذه قد تجعلها ذات تأثر خاص بدواعي العاطفة، هذا الى جانب اشارتها الى انهم يقولون ان الامر يتطلب خلوة القاضي بمعاونيه، أو الشهود، أو الخصوم، أو الوكلاء، فلو كان القاضي امرأة، والمذكورون من الرجال، لكانت الخلوة بهم محرمة، مشيرة الى انه الى جانب ذلك يقولون ان المرأة قد تضعف عند النظر في جريمة من الجرائم.

وخلصت إلى أن المرأة اليوم وزيرة وسفيرة ونائبة ووكيلة وزارة ومديرة في عدة شركات ومؤسسات، ومستشارة قانونية واقتصادية، ومحامية، وطبيبة، فهل تكون بكل هذه المؤهلات والاستعدادات النفسية والعلمية والعقلية ولا تكون «قاضية»؟!

تربية الأجيال وتولي القضاء

بعد ذلك ألقت أستاذة العلم النفسي في جامعة الكويت د.فاطمة عياد كلمتها عن «العوائق السيكولوجية لتولي المرأة منصب القضاء بين الوهم والواقع».

● بيان عاكوم

جانب من المشاركين في الندوة

بارك تجديد الثقة للوزير فاضل صفر وأكد وقوف النقابة إلى جانب العاملين وحل مشاكلهم

البربر: نقابة الأشغال ستتبع الأطر القانونية لحماية حقوق العاملين في ظل القانون والدستور

بدر البربر

أكد عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية والاجتماعية بنقابة العاملين بوزارة الأشغال بدر البربر أنه استمرارا لما بدأه مجلس الإدارة الحالي من بذل الجهد والعطاء والتزامه بالواجبات النقابية لتحقيق نجاحات مسؤولة من خلال العمل الهادف والبناء لرفعة منتسبي النقابة من العاملين بوزارة الأشغال، وللارتقاء المهني، وهو أمر ممكن التحقيق في ظل وجود عزيمة صادقة وابتعاد عن المصالح الذاتية والترفع عن المكاسب الفردية ونبذ العمل بالعقلية الفردية والانخراط في العمل الجماعي النقابي والانتماء المهني الصادق للحركة النقابية وإننا ومن هذا المنطلق نعد جميع منتسبي النقابة ببرنامج يتوافق مع جميع الشرائح العاملة بالوزارة.

ودعا البربر في تصريح صحافي من القيادات في وزارة الأشغال والمسؤولين فيها مد يد العون لمجلس ادارة النقابة من اجل العمل الجاد والذي يعود بالمنفعة العامة على موظفي الوزارة فنحن لا نبحث عن مكاسب شخصية بقدر بحثنا عن حل مشاكل وهموم الموظفين بالطرق القانونية لأن مجلس ادارة النقابة اجمع عليها الموظفون من اجل هذا الهدف.

وقال ان مجلس ادارة النقابة يأمل التعاون البناء مع القيادات بوزارة الأشغال لتحقيق مطالب العاملين بالوزارة وننتهز الفرصة بأن نتقدم لوزير الأشغال العامة د.فاضل صفر على الثقة الغالية التي أولاها له سمو رئيس مجلس الوزراء في التجديد له وزيرا للأشغال كما نتقدم بالشكر والتقدير لمجلس ادارة نقابة الأشغال السابق للمجهودات التي قام بها خلال فترة توليه مجلس الادارة وخدمة جموع العاملين فيها.

وشدد البربر على ان مجلس الادارة سيسلك جميع القنوات الرسمية من اجل دعم العاملين وحل مشاكلهم ونعد الجميع بأن تكون لنا وقفة صارمة تجاه اي شخص يهدد مصالح الموظفين او يعطل اعمالهم وستتبع الاطر القانونية التي كفلها الدستور للنقابيين ولن نخشى في الله لومة لائم مادام عملنا في ظل القانون والمحافظة على مصالح العاملين وهذا ما عاهدنا الله والموظفين عليه وستثبت الأيام القادمة حقيقة ما نصبو إليه فأما العمل او ترك المجال لمن يريد العمل وهذا سيكون نبراس عملنا في نقابة الأشغال.